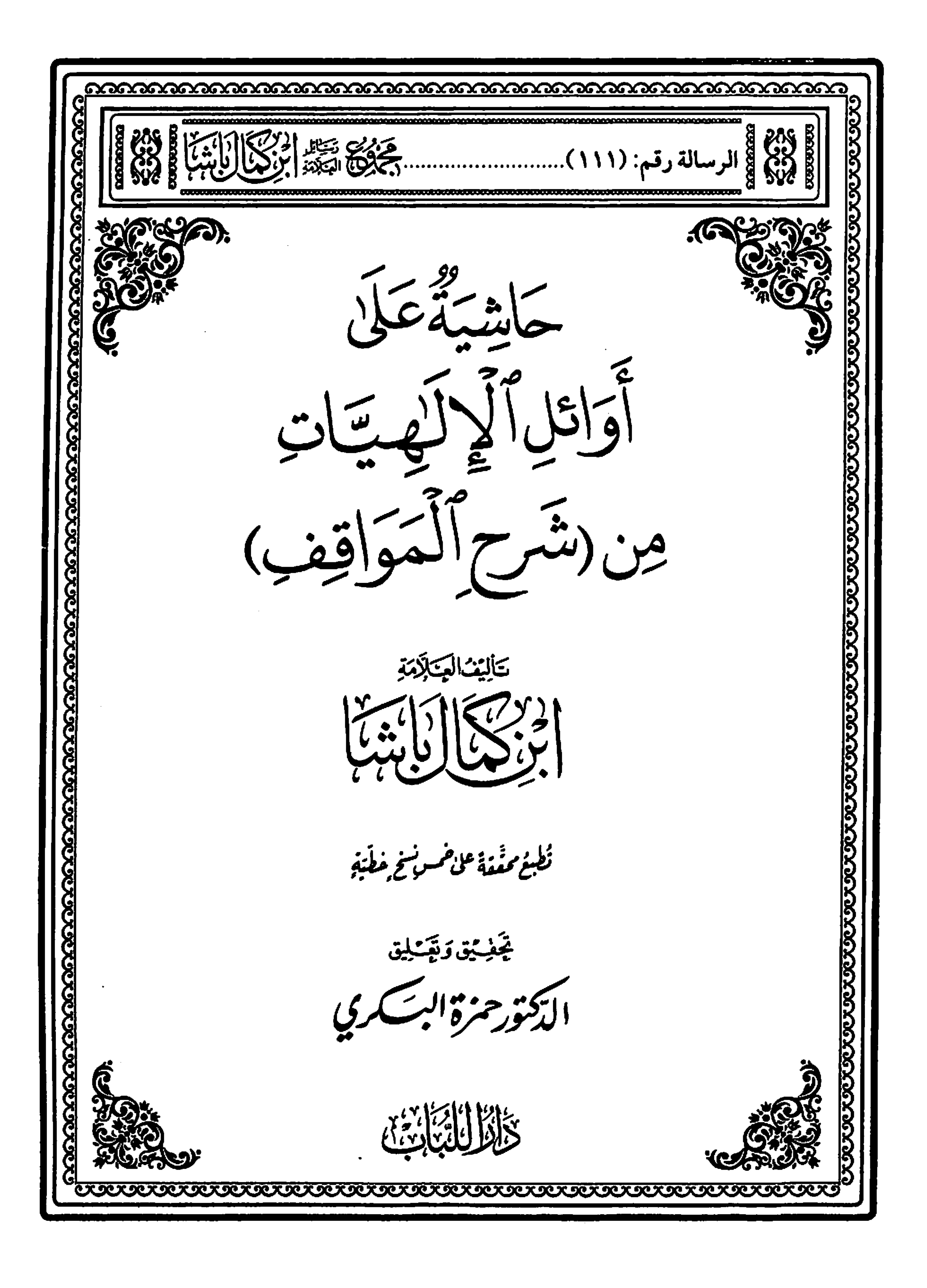


مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا .... الرسالة رقم: (١١١)

حاشية على أوائل الإلهيات من (شرح المواقف)

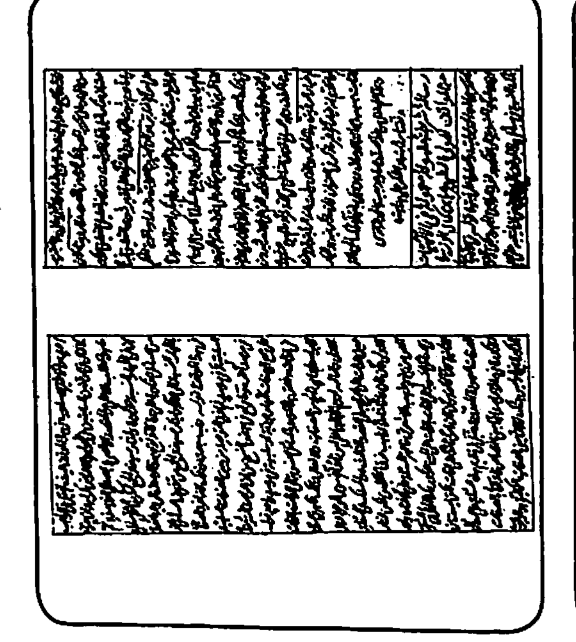
تأليف العلامة
ابن كمال باشا

تطبع محققة على خمس نسخ خطية

تحقيق وتعليق
الدكتور حمزة البكري

دار اللباب

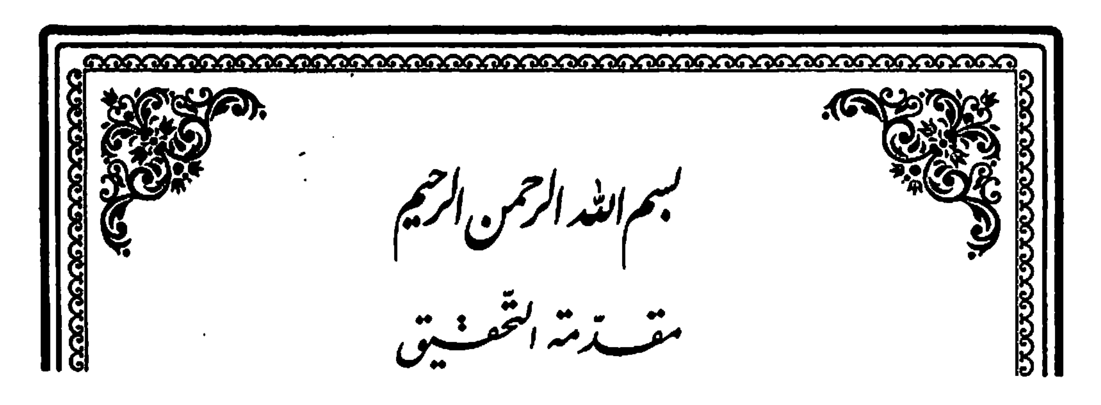
مكتبة أيا صوفيا (أ)



مكتبة بغدادي وهبي (ب)

مكتبة لا له لي (ل)

مكتبة مراد ملا (م)



الحمدُ لله الواحدِ في ذاتِه، المُتفرِّدِ بصِفاتِه، المُستَغني بأفعالـه وكمالاتِه، هو الأولُ فلا شيءَ قبلَه، وهو الآخرُ فلا شيءَ بعدَه، أوقَفَ الخلائقَ عاجزين عن الإحاطةِ به علماً، وأوقَفَهم على معرفتِهِ بآياتِ وجودِهِ ودلائل عَظَمتِهِ فَضْلاً منه وكرماً. والصَّلاةُ والسَّلامُ على الداعي إليه بإذنِه، والهادي إليه بمَنِّه، سيِّدنا محمَّد ابن عبد الله، خاتم أنبيائه ومُصْطفاه، وعلى آلِهِ وصَحْبه ومَنْ والاه.

وبعد:

فهذه رسالةٌ صغيرةٌ صنَّفها العلامةُ المُحقِّق أحمدُ بنُ سليمان بنِ كمال باشا، المتوفى سنة (٩٤٠هـ)، على الأسطر الأُولى من باب الإلهيّات من «شرح المواقف» للسَّيِّد الشريف الجرجانيّ، المتوفى سنة (٨١٦هـ)، رحمهما الله تعالى.

وقد عرضتُ طرفاً مما يَتَعلَّقُ بعناية أهل العلم عامةً بكتاب «المواقف» للإمام القاضي عَضُدِ الدين الإيجيّ (ت ٧٥٦هـ) وبـ «شرحه» للسَّيِّد الشريف الجرجانيّ (ت ٨١٦هـ)، وعناية ابن كمال باشا خاصّةً به، مع شيءٍ من التفصيل في الثاني، وذلك في مُقدِّمة تحقيق «حاشيته على أوائل الأمور العامة من شرح المواقف».

وأزيدُ هنا ما يتعلَّقُ بمبحث الإلهيات من «شرح المواقف» خاصّة، فقد كتب عليه جماعة، منهم: العلامة حسن بن عبد الصمد السامسونيّ (ت ٨٩١هـ)،

والعلامـة فتـحُ الله الشَّـرْوانيّ (ت ٨٩١هـ)، وتلميـذُه العلامـة مسـعود الشَّـرْوانيّ ـ وللمُصنِّـف تعقُّباتٌ عليـه في هذه الرسـالة ـ، والعلامة قاسـم الكرمانيّ المعروف بعذاري (ت ٩٠١هـ)[1].

أما ما يَتَعلَّقُ بهذه الرسالة فإنّ مباحثَ الإلهيّات هي الموقف الخامسُ من كتاب «المواقف»، وقد شَغَلَت من «شرح المواقف» حوالي (٣٠٠) صفحة بحسب المطبوع، وهذا الموقف مُشتَمِلٌ على سبعة مراصد، وشغل المَرصَدُ الأوّلُ منه حوالي (١٥) صفحة[2]، وهذه «الحاشية» متعلقة بالصَّفحَتَينِ الأُولَيَين منه[3]، حتى إنّ التَّحْشية على المسلك الأول من مسالك إثبات الصانع لم تَـتِمّ.

فهل أفرَدَ المُصنِّفُ هذه الرسالة على موقف الإلهيّات بتمامه أو على المَرصَدِ الأول منه فقط؟ وعلى الوَجْهَين، هل أتـمَّها وفُقِدَت تَتِمّتُها أم لم يُـتِمَّها؟ أم أنه لم يُفرِدْ هذه الرسالة أصلاً، وإنما هي حواشٍ مُتفرِّقةٌ علَّقها على نُسْختِه من «شرح المواقف»، ثم جُرِّدَت عنها؟

ليس لديّ من القرائن ما يكفي للإجابة عن شيء من ذلك بجوابٍ شافٍ، إلّا أني أميلُ إلى الاحتمال الأخير، وهو أنّ المُصنِّفَ لم يُفرِدْ هذه الرسالةَ أصلاً، وإنما جُرِّدَت ممّا علّقه على نُسْختِهِ من «شرح المواقف»، مُستَنِداً في هذا المَيْل إلى خُلُوِّ الرسالة من خُطبةٍ للمُصنِّف سوى الحمدلةِ والتَّصْلية، وهي مما لم يَرِدْ في بعض النُّسَخ أيضاً.

---

(١) انظر مزيداً من التفصيل في ذلك في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٩٣).

(٢) وقـع الموقـف الخامـس فـي «شـرح المواقـف» (٣/ ١١ ـ ٣٢٥)، ووقـع المرصـد الأول منـه فيه (٣/ ١١ ـ ٢٨).

(٣) فالمتنُ المُتعلِّق بها من «شرح المواقف» يقع في (٣/ ١١ ـ ١٢).

ولا ينافيه ما ورَدَ في أواخر الرسالة قبل بِضْع فقراتٍ من نهايتها من قول المُصنِّف: «على ما تقفُ عليه»، والحالُ أنه ما أحالَ عليه غيرُ موجودٍ فيما بين أيدينا من الرسالة، والله أعلم.

هذا، والرسالةُ ثابتةُ النِّسْبةِ إلى المُصنِّف، فأسلوبُه فيها ظاهر، وعباراتُه فيما تُشبِهُ عباراتِه في سائر رسائله، لا سيّما في حواشيه على كلامه نفسِهِ المختومة بـ«منه»، أعني: ما يُسمّى بـ«المِنهُوات».

وقد اعتمدتُ في تحقيقها على خمس نُسَخ خطية: الأولى: نسخة مكتبة أيا صوفيا، ورمزتُ إليها بالحرف (أ)، والثانية: نسخة مكتبة بغدادي وهبي، ورمزتُ إليها بالحرف (ب)، والثالثة: نسخة مكتبة لا لَهْ لي، ورمزتُ إليها بالحرف (ل)، والرابعة: نسخة مكتبة مراد ملّا، ورمزتُ إليها بالحرف (م)، والخامسة: نسخة مكتبة برتو باشا، ورمزتُ إليها بالحرف (و).

وقد أضفتُ إلى الرسالة في أوّلها المَقطَعَ المُحشّى عليه من «شرح المواقف» بلفظه، ليَظهَرَ اتصالُ كلام المُصنِّف به، وميَّزتُه بلون غامق مع إثباتِهِ بين حاصِرتَيْن، تنبيهاً على أنه مما لم يَرِدْ في أصل الرسالة.

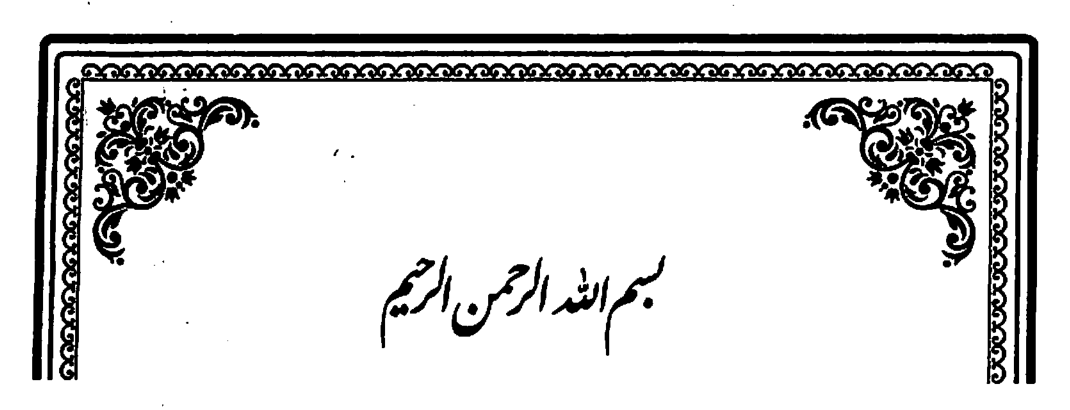
وأما عنوانُ الرسالة فقد خَلَتْ عنه النسخ (ل) و(م) و(و)، وورد في (أ) بلفظ: «رسالة للمواقف في الإلهيّات»، وليس بدقيق، وورد في (ب): «رسالة شريفة مقبولة مَعْمولة في الإلهيّات من المواقف للمَوْلى الشهير، بابن كمال الوزير»، وهو أقربُ إلى التوصيف منه إلى التَّسْمية، كما أنّ ما ورد في (أ) و(ب) من الاقتصار على ذِكرِ «المواقف» دون «شرحه» ليس بدقيق، إذ الكلامُ واردٌ عليهما جميعاً.

ولذا فقد رأيتُ أن أُسمِّيَها نظراً إلى مُحتواها: «حاشية على أوائل الإلهيات من شرح المواقف».

والحمدُ لله في البَدْءِ والخِتام، وصلاتُه وسلامُه على سيِّدنا محمَّد خير الأنام.

المُحقِّق

* * *



الحمدُ لوليِّه، والصَّلاةُ على نبيِّه[1].

[(المَوقِفُ الخامس: في الإلهيّات) التي هي المَقصِدُ الأعلى في هذا العِلم (وفيه سبعةُ مَراصِد) لا خمسةٌ كما وقَعَ في بعضِ النُّسَخ.

(المَرصَدُ الأوّلُ: في الذات، وفيه مَقاصِد) ثلاثة:

(المَقصِدُ الأوّلُ: في إثباتِ الصّانع، و) للقوم (فيه مَسالِك) خمسةٌ:

(المَسلَكُ الأوّل: للمُتكلِّمين، قد عَلِمتَ أنّ العالَـمَ إمّا جَوهَرٌ أو عرَضٌ، وقد يُستَدَلُّ) على إثباتِ الصّانِع (بكلِّ واحدٍ منهما؛ إما بإمكانِهِ أو بحُدوثه) بناءً على أنّ عِلّةَ الحاجةِ عندَهم إمّا الحدوثُ وحدَه أو الإمكانُ مع الحدوثِ شَرْطاً أو شَطْراً، (فهذه وجوهٌ أربعة).

(الأول: الاستِدلالُ بحُدوثِ الجواهر)، قيل: هذه طريقةُ الخليل صلواتُ الله وسلامُه عليه حيثُ قال: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾، (وهو أنّ العالَـمَ) الجوهريَّ، أي: المُتحيِّزَ بالذات (حادثٌ) كما مرّ، (وكلّ حادثٍ فله مُحدِثٌ) كما تَشهَدُ به بديهةُ العقل، فإنّ من رأى بناءً رفيعاً حادثاً جزم بأنّ له بانياً][2].

---

(١) قوله: «الحمدُ لوليِّه، والصلاة على نبيِّه» ليس في (ل).

(٢) هذه عبارةُ «المواقف» للإيجيّ و«شرحه» للسَّيِّد الشريف الجرجانيّ (٣/ ١١ ـ ١٢)، أو (٨/ ٢) =

قولُـه: (في الإلهيّات)(١) أي: المسائلِ المَنسُوبةِ إلى الإله، وهو الفَرْدُ الواجبيّ المَعبُودُ بحقّ، وتحقُّقُ تلك النِّسْبةِ في مسائلِ هذا المَوقِفِ كلِّها ممّا لا يَنبَغي أن يَشتَبِهَ على أحد(٢).

= بحاشيتَي السِّيالكوتي وحسن جلبي، وقد أضفتُها توضيحاً لحاشية المُصنِّف، ليَظهَرَ وجهُ اتِّصال كلامِهِ بالأصل، وأثبتُّها بين حاصِرتَيْن لأنها لم ترد في جميع النُّسَخ، كما هي العادةُ الجاريةُ في كثير من النُّسَخ الخطية للحواشي.

(١) في (و): «قال: في الإلهيات، أقول»، وكذا جاء فيها في جميع الفِقراتِ الآتية.

(٢) على حاشية (أ) و(ب) و(م) و(و) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «رجحانُ هذا المعنى مع ظهورِه وسَدادِهِ اشتبَهَ على بعضِ الناظرينَ فيه، [فـ]حمَلَها على الموضوعات، وزعَمَ أنّ المنسوبَ إليه هو المفهومُ الكُلِّيُّ للإله، فتكلّفَ في نسبةِ الفَرْدِ الواجبيِّ إليه تكلُّفاً بارداً، وتعسَّفَ في نسبةِ الصِّفاتِ والأفعالِ والأسماءِ إليه تعسُّفاً شارداً. منه رحمه الله».

وعلى حاشية (أ) تعليقٌ آخرُ منسوبٌ إلى المُصنِّف، والصوابُ أنه لغيره في التَّعقُّب عليه، ونصُّه: «قال الشيخُ أكمَلُ الدِّينِ في «شرح التَّجْريد» ـ في قوله: «أمّا بعدِ حَمْدِ واجبِ الوجود» ـ: لم يَرِدْ في الكتابِ والسُّنّة، فمَنْ شـرَطَ التوقيفَ في أسماءِ الله تعالى لا يُجوِّزون إطلاقَه على الله تعالى، وأما مَنْ لم يَشتَـرِطْ فإنِ اشترطَ صِحّةَ المعنى فكذلك، لأنّ الواجبَ يَعْني الثابت، والثُّبوتَ يُرادِفُ الوجود، فيَؤُولُ مَعْناه إلى: موجود الوجود، ولا صِحّةَ [له]، وإنْ لم يَشتَـرِطْ ذلك أيضاً فلا كلامَ فيه. انتهى.

فقولُ الفاضِلِ المُحشِّي [يعني: المُصنِّف]: «كراهةَ أن يُعَنونَ ما هو المَطْلَبُ الأعلى»... إلخ، راجعٌ إلى ما قاله الشيخُ أكمَلُ الدِّينِ من أنه لم يَرِدْ في الشَّـرْع، لكنْ في آخرِ كلام الشيخ حيثُ قال: «فإنِ اشترطَ صِحّةَ المعنى» إلى قوله: «ولا صِحّةَ له» إشكالٌ، فتأمَّل. منه [؟]».

قلت: وقد يكونُ كلامُ المُصنِّفِ رحمه الله راجعاً إلى غير ما قاله الشيخ أكمل الدِّين، حيثُ شاع بين المُتكلِّمين التعبيرُ بـ«الصانع»، وبين الفلاسفة التعبيرُ بـ«الواجب»، وإن كان كلُّ فريقٍ مُقِرّاً بتعبير الآخر، فالمُتكلِّمون يُقرُّون بأن الصانعَ تعالى واجبُ الوجود، والفلاسفةُ يُقرُّون بأنّ الواجبَ تعالى صانعُ العالم. وفي كلام المُصنِّف الآتي في فقرة: «قوله: الصانع» ما يُلمِحُ إليه، والله أعلم.

والشيخ أكملُ الدِّين: هو محمَّد بن محمَّد البابِرْتيّ (٧١٤ـ٧٨٦).

وإنما غيَّر الأسلوبَ في هذا المَوقِفِ، حيثُ لم يَقُلْ: «في الواجب»، كما قالَ في المَوقِفَينِ السابقَين: «في الجواهر»[١] و«الأعراض»[٢]، كراهةَ أن يُعَنونَ ما هو المَطلَبُ الأعلى والمَقصِدُ الأقصى من هذا العِلم بمُصطَلَح الفلاسِفة[٣].

ثمَّ إنّ في إظهارِ النِّسْبةِ المذكورةِ وإيثارِ صيغةِ الجمع تشريفاً لكُلِّ مسألةٍ من المسائلِ المذكورةِ على حِدَةٍ.

قوله: (التي هي المَقصِدُ الأعلى)... إلخ[٤]، كأنّه لوَّحَ بهذا الوَصْفِ إلى وَجهِ ما قصَدَه بإظهارِ النِّسْبةِ إلى الإله، وإيثارِ صيغةِ الجمع من تَشْريفِ المسائلِ المذكورةِ في هذا المَوقِف.

قولُه: (وفيه سبعةُ مَراصِد)، لأنه أفرَدَ الصِّفاتِ الوجوديّةَ عن السَّلْبيّةِ في مَرصَد[٥]، ثمَّ أفرَدَ التوحيدَ من بين الصِّفاتِ السَّلْبيةِ في مَرصَدٍ مُستَقِلٍّ[٦]، وذكرَ سائرَ الصِّفاتِ السَّلْبيّةَ في مَرصَدٍ آخر[٧].

---

(١) يعني: «الموقف الرابع: في الجواهر». انظر: «شرح المواقف» (٢/ ٣٠٥) أو (٦/ ٢٧٤) بحاشيتَيه.

(٢) يعني: «المواقف الثالث: في الأعراض». انظر: «شرح المواقف» (١/ ٤٧٥) أو (٥/ ٢) بحاشيتَيه.

(٣) على حاشية (أ) و(ب) و(م) و(و) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «ومَنْ زعَمَ أنّ في التَّغيُّرِ المذكورِ إشارةً إلى أنه المَطلَبُ الأعلى، فقد سَها، كما لا يخفى. منه».

(٤) قوله: «قوله: التي هي المقصد الأعلى إلخ» سقط من (ب) و(ل) و(م).

(٥) وهو المرصدُ الأولُ من هذا الموقف.

(٦) وهو المرصدُ الثالث.

(٧) وهو المرصدُ الثاني.

وتبقى أربعةُ مراصد، وهي المرصد الرابع: في الصفات الوجودية، والخامس: فيما يجوز عليه تعالى، والسادس: في أفعاله تعالى، والسابع: في أسمائه تعالى.

وما وقعَ في بعضِ النُّسَخ من أنّ المَراصِدَ خمسةٌ، مَبْناهُ على جَمْع الصِّفاتِ كلِّها ـ وجوديّةً كانت أو سَلْبيّةً ـ في مَرصَدٍ واحد(١).

قولُه: (في الذات) خصَّ هذا المَرصَدَ بالمسائلِ المَنسُوبةِ إلى الذاتِ بالذات(٢)، لا بواسِطةِ أمرٍ زائدٍ من الصِّفاتِ والأفعال، وذلك ظاهرٌ في المسألةِ الأُولى والثالثة(٣)؛ لِعَدَم اشتمالِهما على أمرٍ زائدٍ آخرَ سِوى الوجود، وهو عينُ الذات، على ما صرَّحَ به في المَقصِدِ الثالث(٤).

والمَسلَكُ في المسألةِ الأُولى وإن كانَ عامّاً شامِلاً لمذاهبِ فِرَقِ المُتكلِّمين،

---

(١) أي: جَمْع المراصد الثاني والثالث والرابع في مرصد واحد.

(٢) على حاشية (أ) و(ب) و(م) و(و) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «يعني: أرادَ المسائلَ المُتعلِّقةَ للذاتِ بالذات. ومَنْ لم يَتَفطَّنْ لهذه الدَّقيقةِ قال: «أي: في بعضِ أحوال الذات»، وكأنّ هذا القائلَ غافلٌ عن عَدَم تمشية ما ذكرَه في المَقصِدِ الثالث، لأنه خالٍ عن إثباتِ حالٍ له، كما لا يخفى. منه رحمه الله».
قلت: أراد بهذا القائل: العلامة حسن جلبي (ت ٨٨٩هـ)، وما نقلَه عنه المُصنِّفُ مذكورٌ في «حاشيته على شرح المواقف» (٢/ ٨)، وتقدَّم التعريفُ بحسن جلبي في التعليق على «رسالة في بيان معنى الجعل».

(٣) في (ل): «والثانية»، وهو خطأ، فسيأتي التصريحُ بالمسألة الثانية قريباً.
والمسألةُ الأُولى بحسب ما في «المواقف»: هي إثباتُ الصانع، والثالثة: هي أنّ وجودَه تعالى نفسُ ماهيّته أو زائد، وأنه مُساوٍ لوجود المُمكِنات أو مُخالِف.

(٤) وهو الذي أفرَدَه لبحث المسألة الثالثة المذكورة في التعليق السابق، لكنَّه اقتصر فيه على قوله (٣/ ٢٨) أو (٨/ ١٩) بحاشيتَيْه: «وقد تقدَّم في الأمور العامة ما فيه كفاية، فلا معنى للإعادة»، ففي عبارة المُصنِّف أنه صرَّح به فيه بعضُ تسامُح.
والبحثُ في الأمور العامة من «المواقف» و«شرحه» في (١/ ٢٣٩) وما بعدها أو (٢/ ١٢٧) بحاشيتَيْه وما بعدها.

لكنَّ مختارَ المُصنِّفِ من بينِهم مذهبُ الأشعريّ، فاعتبَرَ المسألةَ على ما اختاره، وأدرَجَها في المسائلِ المَنسُوبة إلى الذاتِ بالذاتِ على المَعْنى المذكور.

وكذا الحالُ في المسألةِ الثانية[1]، لأنّ المُخالَفةَ وإن كانت أمراً زائداً على الذات، لكنْ ليسَتْ مِنَ الصِّفاتِ المَعْهودةِ المَعْدودة[2].

قيلَ في تَقْديم هذه المسألةِ على المسائلِ المَذْكورةِ في سائرِ المَراصِد: «إنها مَبْنى اختِصاصِ ذاتِهِ تعالى بالصِّفاتِ المَذْكورةِ فيها»[3]، وليسَ بذلك، لا لأنّ مَبْنى الصِّفاتِ الكماليّةِ هو الوجوبُ الذاتيّ، ويَتبَعُه المُخالَفةُ، بدونِ العكس، لأنّ الكلامَ في مَبْنى الاختِصاصِ، لا في مَبْنى الخواصّ، ولا خفاءَ في أنّ مَبْنى الأوّلِ هو المُخالَفةُ دون الوجوب.

بل لأنّ ما ذُكِرَ من كونِها مَبْنى اختِصاصِ الصِّفاتِ لا يَصلُحُ وَجْهاً للتقديم، إنّما الصّالحُ له كونُها مَبْنى الصِّفاتِ نفسِها، ولم يَقُلْ به ذلك القائل؛ لِـمَا رأى أنه لا يكادُ يُقبَلُ منه.

وأما تأخيرُ المسألةِ الثالثةِ فلقِلّةِ الاهتمام[4] بها؛ لِقَضاءِ الوَطَرِ[5] عنها

---

(١) وهي أنّ ذاته تعالى مخالفةٌ لسائر الذوات.

(٢) على حاشية (أ) و(ب) و(م) و(و) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «فيه إشارةٌ إلى أنّ المُرادَ من الصِّفاتِ فيما سبَقَ الصِّفاتُ المَعْهودة، لا مُطلَقُ الصِّفات. منه».

(٣) انظر: «حاشية» حسن جلبي على «شرح المواقف» (٢/ ٨).

وعلى حاشية (أ) و(ب) و(م) و(و) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «ومن العجائبِ في هذا المَقام: ما سبقَ إلى بعضِ الأوهام؛ مِن تَعْليل إيرادِ هذه المسألةِ في المَرصَدِ المذكور: لعِلّةِ قلّةِ الجدوى. منه».

(٤) في (ل): «فلعله لاهتمامه»، وهو تصحيف.

(٥) أي: الحاجة.

في المَوقِفِ الثاني[١]، على ما يُفصِحُ عنه تحريرُها[٢].

قولُه: (الصانع) يَعْني: صانعَ العالَم، فالتَّعْريفُ للعَهْد، والعُدولُ عن العبارةِ المَشْهورةِ ـ يَعْني: الواجب ـ لِعِلّةٍ نبَّهْناك عليها فيما سبَقَ، فتَذَكَّر.

قوله: (إما بإمكانِهِ)... إلخ، أقول: الاستِدلالُ بالإمكانِ باعتبارِ استِلزامِهِ الحاجةَ إلى العِلّة[٣]، وطريقُ الاستِلزام غيرُ مُنحَصِرٍ في العِلّيّة، بل يجوزُ أن يكونَ ذلك للمُلازمةِ بينَ المُستَلزِم وعِلّةِ اللازم، كالذي نحنُ فيه، فإنّ الإمكانَ يَلزَمُه[٤] الحدوثُ عند المُتكلِّمين، وهو علّةُ الحاجةِ عندَهم، فالإمكانُ[٥] يَستَلزِمُ الحاجةَ بواسِطةِ استِلزام الحدوث، فلا دلالةَ فيما ذُكِرَ على ابتناءِ الاستِدلالِ على الوجهِ المذكور[٦].

---

(١) وهو الذي أفرَدَه في الأمور العامة، انظر «المواقف» و«شرحه» (١/ ٢١١) أو (٢/ ٥٨) بحاشيتَيه، والمسألةُ المذكورةُ مَبْحوثةٌ في المقصد الثالث منه (١/ ٢٣٩) أو (٢/ ١٢٧).
على حاشية (أ) و(ب) و(م) و(و) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «ومَنْ قال: «إنّ فيه إشارةً إلى ما فُصِّلَ في الأمورِ العامّة»، فكأنه لم يُفرِّقْ بين الإشارةِ والعبارة، فتأمَّلْ. منه».

(٢) حيثُ اقتصر فيها على قوله (٣/ ٢٨) أو (٨/ ١٨ ـ ١٩) بحاشيتَيه: «(المقصد الثالث: في أنّ وجودَه نفسُ ماهيّته) كما هو مذهبُ الشيخ وأبي الحسين والحكماء (أم زائدٌ عليها) كما هو مذهبُ جمهور المتكلمين، (وأنه مُساوٍ لوجودِ المُمكِناتِ أم مُخالِفٌ. وقد تَقدَّمَ في الأمورِ العامّةِ ما فيه كفاية) فلا معنى للإعادة».

(٣) على حاشية (و) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «لا يَشتَبِهُ على ذي مُسْكةٍ أنه لـمّا كان المرادُ من قوله: «أو بحُدوثِهِ» الاستِدلالَ بعِلّيّةِ الحدوث، فكذا المرادُ من قوله: «بإمكانِهِ» الاستِدلالُ بعِلّيّةِ الإمكان، فتَدبَّرْ. منه».

(٤) في (م): «يلزم».

(٥) من قوله: «يلزمه الحدوث عند المُتكلِّمين» إلى هنا، سقط من (ب).

(٦) على حاشية (أ) هنا تعليقٌ منسوبٌ إلى المُصنِّف، والصَّوابُ أنه لغيره في التَّعقُّب عليه، ونصُّه: «هذا التوجيهُ مع بُعدِهِ في نفسِهِ يرجعُ في الحقيقةِ إلى الاستِدلالِ بالحدوث؛ بأن =

على أنّ الإمكانَ عِلّةُ الحاجة لَيُخالِفُ مذهبَ الجمهور، فتَدبَّر.

قولُه: (أو بحُدوثِهِ) أخّرَ الحدوثَ هاهنا عن الإمكانِ لأصالتِهِ وتَفرُّعِ الحدوثِ عليه، وقدّمَ الوَجْهَ المُبتَنى عليه عندَ تَفْصيلِ الوجوهِ نَظَراً إلى أنه المَشْهورُ المُلائمُ لمذهبِ الجمهورِ مُلاءمةً ظاهرة.

قولُـه: (بنـاء) وَجّهَ مَـرامَ المُصنّـفِ وأوّلَ كلامَه، ومَنشَـأُ الحاجةِ إلـى التَّوجيهِ والتأويـلِ أمران:

أحدُهما: تخصيصُ المَسـلَكِ المُشـتَمِلِ على الوجوهِ المذكـورةِ بالمُتكلّمين، فافهَمْ.

وثانيهمـا: عَـدَمُ سَبْقِ البيـانِ من المُصنِّف بـأنّ مِـنَ المُتكلِّمينَ مَنْ قـالَ بكونِ الإمـكانِ وحدَه علّـةً للحاجة.

ولا يخفى ما في التَّوجيهِ المَذْكورِ مِن صَـرْفِ الكلام عن الظاهر، فإنّ المُتبادِرَ منه استِقلالُ كلٍّ من الحدوثِ والإمكانِ في مَداريّةِ الاستِدلال، وقد عرفتَ أنه لا حاجةَ إلى الصَّـرْفِ المَذْكورِ لِـمَا قدَّمْنا من الوَجْهِ الظاهِر، فاتبَعِ الحقَّ وقُل: كم تَرَكَ الأوّلُ للآخِر[1].

= يكـونَ المُحـوِجُ إلـى النسـب [كـذا، ولعـلّ الصـواب: السَّـبَب] هو الحـدوثَ فقـط، فلا يَسـتَقيمُ قولُـه: «فهـذه وجـوهٌ أربعة». منـه [؟]».

(١) على حاشية (أ) هنا فائدةٌ في تعقُّب المُصنِّف، وهي: «إذا رُوجِعَ مباحثُ الإمكان فيما سبق يَظهَرُ أنّ ما ذهبَ إليه الشارحُ [يعني: السَّيِّد الشريف] ظاهرٌ في التوجيه، ولا اعتبارَ لظاهرِ الكلام هنا».
وعلى حاشية (و) هنا فائدةٌ أخرى في تعقُّب المُصنِّف، وهي: «وقد عرفتَ منّا أنّ التوجيهَ الذي ذكرَه المُحشّي خلافُ الظاهر جدّاً، فلا يظهرُ وجهٌ لترجيح توجيهه على توجيه الشارح، فتَدبَّر».

قولُه: (أو الإمكانُ معَ الحدوث) ولو قال: «إما الحدوثُ وحدَه أو معَ الإمكانِ شَـرْطاً أو شَطْراً» لكانَ أخصَـرَ وأظهَرَ؛ أما الأوّلُ فظاهِر، وأما الثاني فلأنّ الأصلَ دخولُ «مع» في المَـتْبوع، فالمُتبادِرُ من العبارةِ المذكورةِ أن يكونَ الإمكانُ شَـرْطاً لا مَشْـروطاً، بناءً على أنّ المَشْـروطَ هو المَـتْبوع، والشَّـرْطَ تابعٌ له، وهذا خِلافُ المُراد؛ إذْ لا قائلَ بكونِ الحدوثِ عِلّةً للحاجةِ بشَـرْطِ الإمكان(١).

لا يُقالُ: «أرادَ بيانَ وجهِ الاستِدلالِ بالإمكانِ على أصلِ المُتكلِّمين، فكانَ حقُّه أن يَذكُرَ الإمكانَ أصالةً لا ضميمةً للحُدوث»(٢).

لأنـّا نقولُ: أصالةُ الإمكانِ معنًى إنّما يظهرُ فيما ذكَرْناه، لا فيما ذكر؛ لِـمَا قرَّرْناهُ من دلالةِ «مع» على أصالةِ مَدْلولِه، ومَنْ أرادَ إظهارَ أصالتِهِ لَفْظاً ومعنًى كانَ عليه أن يقولَ: أو الإمكانُ بشَـرْطِ الحدوث.

---

(١) على حاشية (و) هنا تعليقٌ منسوبٌ إلى المُصنِّف، والصوابُ أنه لغيره في التَّعقُّب عليه، ونصُّه: «قد تَقرَّرَ في مَوضِعِه أنّ دخولَ «مع» على المتبوع ليس بأصل، كيف وقد ردَّ المُحشّي على الشريفِ في «شرحِهِ للمفتاح» لقولِ الشريف: إنها تدخلُ على المتبوع. ولئن سُلِّمَ فيجوزُ العُدولُ عن الأصل، لا سيَّما في عباراتِ المُصنِّفين. منه [؟]».

(٢) على حاشية (ب) و(م) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «مسعود الشرواني. منه». وتأخر هذا التعليق في (و) بضعةَ أسطر بمُحاذاةِ عبارة «كما سبق إلى بعض الأوهام».

هـو كمـالُ الدِّيـن مسـعود الشَّـرْوانيّ، ويُقـال لـه: الرُّومـيّ، تلميـذ شـاه فتـح الله الشَّـرْوانيّ (ت ٨٩١)، ولـه مصنفـات، منها: «شـرح» علـى متن «الآداب» للشـمس السَّـمَرقَنديّ، و«حاشـية علـى الإلهيـات مـن شـرح المواقـف»، ومـن اللطيـف أنّ لشـيخه شـاه فتـح الله «حاشـيةً علـى الإلهيـات مـن شـرح المواقـف» أيضـاً.

انظر: «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (٣/ ١١) و(٣٣١)، و«كشف الظنون» له (٢/ ١٨٩٣).

قولُه: (شَرْطاً أو شَطْراً) يَعْني: حالَ كونِ الحدوثِ شَرْطاً لِعِلّةِ الحاجةِ[1] أو شَطْراً منها، فلا حَزازةَ[2] في الكلام، كما سبَقَ إلى بعضِ الأوهام، ذاهِباً إلى أنّ المَعْنى: شَرْطاً للإمكانِ بل لِعِلّيّتِهِ أو شَطْراً من المَجْموع المُركَّبِ من الإمكانِ والحدوث.

ولك أن تقولَ: انتِصابُهما على التَّمييزِ عن نِسبةِ المَعيّةِ إلى الحدوث، يَعْني: أنّ مَعِيّتَه من جهةِ الشَّرْطيّةِ أو من جهةِ الشَّطْريّة، والمرادُ بيانُ أنّ تلك المَعيّةَ هي المَعيّةُ المُعتبَرةُ بينَ الشرطِ والمَشْروطِ أو المَعيّةُ المُعتبَرةُ بينَ الشَّطْرَين[3].

قولُه: (فهذه وجوهٌ أربعة) يَعْني: ما ذكرَ من أنواع الاستِدلالِ وجوهٌ مُتعدِّدةٌ لِمَسلَكٍ واحدٍ، فالمُخبَرُ به حقيقةً عدَمُ تَعدُّدِ المَسلَكِ بتَعدُّدِ هذه الوجوه.

وبهذا التَّوجيهِ اندَفَعَتِ المُناقَشةُ بأنّ الكلامَ المذكورَ خالٍ عن فائدةِ الخبرِ ولازِمِها، فتأمَّلْ.

قولُه: (قيل هذا[4]) يَعْني: الوجهَ الأوّلَ، وحاصِلُه: إثباتُ حُدوثِ العالَمِ الجوهريِّ بالتَّغيُّر، وإثباتُ احتياجِهِ بحُدوثِهِ إلى مُحدِثٍ، وعندَ ذلك يَتِمُّ الوجهُ المذكورُ، فإنّ التَّعرُّضَ بحالِ المُحدِثِ والترديدَ فيه بأنه واجبٌ أو مُمكِنٌ خارجٌ عن

---

(١) على حاشية (ب) و(م) و(و) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «غايتُه: أنّ شرطيّتَه بالنَّظَر إلى عِلّيّةِ العِلّة، وشرطيّتَه بالنَّظَر إلى ذاتِ العِلّة، لكنَّ هذا المَعْنى ليس مقصوداً بالبيانِ هاهنا، ولذلك أبهَمَه، فافهَمْ ولا تكُنْ مِنَ الواهِمين. منه».

(٢) أي: لا خَلَل، وأصلُ الحزازة: وجعٌ في القلب من غَيْظٍ ونحوِه، كما في «الصحاح» للجوهريّ (٣/ ٨٧٣)، (مادة: حزز).

(٣) هنا تنتهي الرسالة في النسخة (و)، وكتب الناسخ بعدها: «تمّ».

(٤) كذا في جميع النُّسَخ، وفي «شرح المواقف»: «هذه»، والأمرُ فيه يسير.

حَدِّه، على ما يُفصِحُ عنه قولُه: «ثمّ بعدَ هذه الوجوهِ نقولُ: مُؤثِّـرُ[(١)] العالَـم»[(٢)]... إلخ.

واستِدلالُ الخليلِ عليه السَّلامُ على عَدَم صَلاحيَـةِ الكوكب[(٣)] للرُّبوبيّة يجوزُ أن يكونَ بهذا الوَجْهِ، ويكونَ تفصيلُ استِدلالِهِ هكذا: إنّ الكوكبَ مُتغيِّـرٌ، وكلُّ مُتغيِّـرٍ حادثٌ، فالكوكبُ حادثٌ، وكلُّ حادثٍ مُحتاجٌ لحدوثِهِ إلى مُحدِث، فالكوكبُ مُحتاجٌ لحدوثِه إلى مُحدِث، وكلُّ ما يحتاجُ إلى مُحدِثٍ لا يَصلُحُ أن يكونَ ربّاً، فالكوكبُ لا يَصلُحُ أن يكونَ ربّاً.

وبهذا التَّفصيلِ اندَفَعَ ما قيل[(٤)]: «لا شكّ أنّ الخليلَ عليه السَّلامُ استَدَلّ بالحدوثِ المَعْلوم من الأُفولِ إلى[(٥)] أنّ الآفِلَ ليس ربّاً، لا إلى أنّ الحادثَ لا بُدَّ له من المُحدِث، والفرقُ بينَهما بيِّنٌ، وليس المقصودُ من الاستِدلالِ بحُدوثِ الجواهرِ الأوّلَ بل الثاني، فكيف يكونُ ذلك طريقةَ الخليلِ عليه السَّلام؟!».

نعم، ليسَ في كلامِهِ عليه السَّلامُ ما يُعيِّنُ إيثارَه[(٦)] هذا الوَجْه، ويأبى عن حَمْلِه على الاستِدلالِ بوَجْهٍ آخرَ[(٧)]، فالحملُ عليه قَطْعاً لا يخلو عن التَّحكُّم. ولعلّ هذا هو

---

(١) كذا في جميع النُّسَخ، وفي «المواقف»: «مُدبِّر»، وهو أجود.

(٢) «المواقف» (٣/ ١٣) مع «شرحه»، أو (٨/ ٤) بحاشيتَيْه.

(٣) تكرَّرت لفظةُ «الكوكب» في هذه الرسالة ثماني مرّات، وقد اضطربت النُّسَخ فيها كثيراً، فيقع في النسخة الواحدة بلفظ «الكوكب» تارةً، وبلفظ «الكواكب» أخرى، سوى (أ) فقد وقع فيها «الكوكب» بالإفراد فيها جميعاً، وهو ما أثبتُّه.

(٤) على حاشية (ب) و(م) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «القائل مسعود الشروانيّ. منه».

(٥) كذا في جميع النُّسَخ، وحقُّه أن يُقال: «على».

(٦) في (ب) و(م): «إثبات»، وله وجه، والمُثبَتُ أوجه.

(٧) على حاشية (أ) و(ب) و(م) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «يعني: يجوزُ أن يكونَ طريقتُه عليه =

الوجهُ في تَضْعيفِهِ بإسنادِهِ إلى قائلٍ مجهول، معَ أنه مَعْلومٌ[1] على ما تَقِفُ عليه[2].

قولُه: (طريقةُ الخليلِ عليه السَّلامُ) سلكَها في الاستِدلالِ الذي أشارَ إليه بقوله: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، إلّا[3] أنّ مَطلَبَه إثباتُ عَدَم صَلاحيَةِ الكوكبِ للرُّبوبيّة، ومَطلَبَنا إثباتُ وجودِ الرَّبِّ الصانع للعالَـم، واتحادُ المَسلَكِ لا يَلزَمُه اتحادُ المَطلَب، فلا يَتّجِهُ أن يُقال: «إنّه عليه السَّلامُ عالِـمٌ بأنّ العالَـمَ له ربٌّ صانعٌ، ويَطلَبُ تعيينَه، فكيف يكونُ المَسلَكُ المَسُوقُ لإثباتِه طريقتَه[4]؟!»[5]، فتَدبَّر.

قولُه: (﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾) كنى بالأُفولِ عن التَّغيُّر، وبنَفْي المحبّةِ عن عَدَم

= السَّلامُ الاستِدلالَ بإمكانِ الآفِلِ لا بحُدوثه، فإنّ دلالةَ الأُفولِ على الإمكانِ ليس بأخفى من دلالتِه على الحدوث، فلا حاجةَ إلى تَوسُّطِه. ولو سُلِّمُ قيامُ الحاجةِ إليه، لكنّ دلالةَ الإمكانِ على الحاجةِ إلى المُحدِثِ أظهَرُ من دلالةِ الحدوث، فيجوزُ أن يكونَ التَّجاوُزُ منه إلى الإمكانِ لذلك المَعْنى. منه رحمه الله».

وبقُرْبِه على حاشية (ب) و(م) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «فيه رد لمولانا حسن جلبي. منه». أي: في هذا التعليق ردّ عليه، وانظر كلام العلامة حسن جلبي في «حاشيته على شرح المواقف» (٨/ ٣).

(١) على حاشية (أ) و(ب) و(م) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «يَعْني: أنّ الشارحَ عالِـمٌ بالقائل، لأنه مُتتبِّعٌ للكتب. منه».

(٢) في (ل): «على توقف علته»، وهو تصحيف.

(٣) في (ب) و(م): «إلى»، وهو خطأ.

(٤) في (ل): «لإثبات طريقته».

(٥) على حاشية (أ) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «لا يَذهَبُ عليك أنّ اندِفاعَ السُّؤالِ المذكورِ بما قرَّرْناه، لا بما خَطَر ببالِ مَنْ قال: إنّ مُرادَه عليه السَّلامُ أن يُقال: إنّ الآفِلَ حادثٌ لحدوثِ الأُفول، وما هو حادثٌ فله مُحدِث، فلا يكونُ مَبدَأً لجميع الحوادث، فلا يكونُ صانعاً للعالَـم. منه». والقولُ المنقولُ هو للعلامة حسن جلبي في «حاشيته على شرح المواقف» (٨/ ٢).

الارتباطِ والتَّعلُّقِ بالآفِلين(١) تَعلُّقَ المَربُوبِ بربِّه، فكأنه قال: لا يَصلُحُ المُتغيِّرُ للرُّبوبيّة، وذلك لِمَا تَقرَّرَ لديه من أنّ كلَّ مُتغيِّرٍ حادثٌ، وكلَّ حادثٍ مُحتاجٌ إلى الغيرِ الذي يُحدِثُه، والمُحتاجُ إلى الغيرِ لا يَصلُحُ لأنْ يكونَ ربّاً للعالَـم صانعاً له.

هكذا يَنبَغي أن يُلاحَظَ هذا المَقال، ولا يُلتَفَتَ إلى ما يُقالُ ويُنسَبُ إلى الشارح في الحواشي من أنّ الخليلَ عليه السَّلامُ استَدَلّ بحدوثِ الأُفولِ الدّالِّ على حُدوثِ المَعْروض، أعني(٢): الآفِل، لأنّ(٣) الدّالَّ على حُدوثِ الآفِلِ نفسُ الأُفول؛ لِكونِهِ تغيُّراً وانتِقالاً من حالٍ إلى حال، بل من مكانٍ إلى مكان(٤)، لا حدوثُه، فإنّه لا دَخْلَ له في الدَّلالة، وإنْ كانَ لازماً للدَّليل، اللّهُمَّ إلّا أن يُقال: إنّه عليه السَّلامُ لَـمّا تَنبَّـهَ(٥) بحدوثِ الأُفولِ على تغيُّرِ الآفِلِ كانَ لحدوثِهِ نوعُ دَخْلٍ في استِدلالِه عليه السَّلامُ بتَغيُّرِ الآفِلِ على الحدوث، فقالَ الشارحُ بحُدوثِ الأُفولِ وأرادَ الأُفولَ الحادث.

وبهذا التوجيهِ تَندَفِعُ المُناقَشةُ بأنّ التَّعرُّضَ بحُدوثِ الأُفولِ في أوّلِ الاستِدلالِ يُنافي القولَ بأنّ طريقتَه عليه السَّلامُ الاستِدلالُ بحُدوثِ الجواهر(٦).

وإذْ قد عرفتَ أنّ الاستِدلالَ على حُدوثِ الكوكبِ بالأُفولِ نفسِهِ بناءً على أنّ كلَّ مُتغيِّـرٍ حادثٌ، لا بحُدوثِهِ بناءً على أنّ كلَّ ما هو محلُّ الحوادِثِ حادثٌ(٧)،

---

(١) زاد في (ل): «فليس»، وهو خطأ.

(٢) في (ل): «بمعنى».

(٣) قوله: «لأن»... إلخ تعليلٌ لقوله: «ولا يُلتَفَتُ إلى ما يُقال ويُنسَبُ إلى الشارح...»... إلخ.

(٤) في نسخة على حاشية (أ): «من وَضعٍ إلى وَضع، بل من مَوضِعٍ إلى مَوضِع».

(٥) كذا في جميع النُّسَخ، ولعلّ الصواب: «نبّه».

(٦) على حاشية (ب) و(م) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «لأنّ الأُفولَ ليسَ من جنسِ الجواهر. منه».

(٧) زاد في (ب): «حدوث الحالّ»، وهو مستقيم أيضاً.

فقد وقفتَ على عَدَم اتّجاهِ ما قيل[١]: «إنّ أدلّةَ استِلزام حُدوثِ الحالّ لحدوثِ المَحَلّ ممّا لا يكادُ يصحّ، فكيفَ استَدَلّ[٢] الخليلِ عليه السَّلامُ بحُدوثِ الأُفولِ على حُدوثِ محلِّه وأنه ليسَ ربّاً؟! على أنّ كونَ الأُفولِ أمراً موجوداً ممّا يُمكِنُ أنْ يُناقَشَ فيه. نعم، كونُه أثراً مُتجدِّداً[٣] ممّا لا خفاءَ فيه، لكنَّ محلَّ التَّجدُّدِ لا يَلزَمُ أن يكونَ حادثاً»[٤].

نعم، يَتّجِهُ أنّ المُقدِّمةَ القائلةَ: كلُّ مُتغيِّرٍ حادثٌ، في مَعرِضِ المَنْع، وما استُدِلَّ به عليه غيرُ تامّ، فلا وَجْهَ للحُكم بابتناءِ استِدلالِ الخليل عليه السَّلامُ عليه[٥].

***

(١) على حاشية (ب) و(م) هنا تعليق للمُصنِّف، ونصُّه: «القائل حسن جَلَبي. منه».

(٢) في (ب) و(ل) و(م): «استدلال».

(٣) في (ب) و(م): «نعم، يتّجه أنّ المقدمة القائلة»، وهو خطأ، وستأتي هذه العبارة في موضعها قريباً.

(٤) «حاشية حسن جلبي على شرح المواقف» (٢/ ٩).

(٥) في (ل) و(م): «بابتناء استدلال الخليل عليه السلام»، وفي (ب): «بابتناء استدلال الخليل على نبيّنا وعليه الصلاة والسلام».

هذا، وبعدها في (أ): «تم»، وفي (ل): «تـمَّت»، وفي (م): «ولله الحمدُ على الإتمام»، وفي (ب): «ولله الحمدُ على إنعام الإتمام».